

العنف الجهادي في تونس: الحاجة الملحة لاستراتيجية وطنية

إحاطة حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 50
تونس/بروكسل، 22 حزيران/يونيو 2016. ترجمة من الفرنسية

I. لمحة عامة

تواجه تونس تهديداً جهادياً داخلي المنشأ لا يقل عن ذلك الذي يدخل إليها من ليبيا المجاورة. ولمواجهة هذا التهديد، ينبغي على السلطات أن تطلق وبشكل عاجل استراتيجية لمكافحة الإرهاب تتبنى مقاربة متعددة الأبعاد تمنح الأولوية للوقاية وتتضمن آلية للتشاور على نطاق واسع. ستساعد مثل هذه الاستراتيجية على توجيه رد منسق وعلى بناء إجماع وطني أوسع حوله. وتتمثل الأولوية في التغلب على العقبات التي تكون غالباً مؤسساتية وبيروقراطية والتي أخرت مثل هذه الاستراتيجية منذ تبني دستور جديد في كانون الثاني/يناير 2014. إن إطلاق وتنفيذ استراتيجية ضد العنف الجهادي، الذي يمكن أن يزعزع استقرار البلاد ويشجع على نشوء التوجهات الاستبدادية في الحكم، سيعني بعث الحيوية من جديد في الإدارة العمومية. أما عدم الرد وبشكل متماسك فإنه سيسمح لبعض الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع التونسي أن تستمر في توجيهها نحو التطرف، وهو أحد الأهداف الرئيسية للمجموعات الجهادية.

لقد توسع العنف الجهادي في تونس وتنوّعت أشكاله منذ انتفاضة 2010-2011 ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي. في الوقت الذي تبدو فيه الحكومة مصممة على معالجة هذا التحدي الأمني، فإنها حتى الآن لم تنفذ استراتيجية متعددة الأبعاد من شأنها أن تساعد في معالجة الأسباب الجذرية للعنف وبذلك تمنع حدوثه وتزيد من قدرة قوات الأمن على استباق التهديد والرد عليه بشكل سريع، وعلى تنسيق وتعديل ردودها. إن إطلاق استراتيجية وطنية من شأنه أن يوضح متطلبات وأولويات معركة من هذا النوع، وأن يساعد على فتح نقاش عام، ويشجع المشاركة الشعبية وبالتالي يستبق المقاومة التي يمكن أن تواجه تطبيقها. كما أنه سيسهم في تحسين التعاون الأمني بين تونس وشركائها الإقليميين والدوليين، الحريصين على أن يتم إدماج دعمهم المالي والتقني في رؤية استراتيجية واضحة.

اللاعبون السياسيون متفقون إلى حد ما على التوجه الاستراتيجي اللازم لمعالجة المشكلة، رغم بعض الاختلاف على مستوى السيطرة على أماكن التعليم الديني والتوازن بين الوقاية والردع. تتمثل المشكلة الرئيسية في أن الحكومة لم تقم حتى الآن بنشر أو تنفيذ استراتيجية للرد - استراتيجية يمكن لمكوناتها العملية أن تتطور لتصبح أكثر فعالية. السياق غير مواتٍ؛ حيث إن التحديات الأمنية عاجلة وتنتزع إلى إثارة رد قمعي؛ وليس هناك تنسيق يذكر بين رئيسي الدولة والحكومة، ولا يزال هناك عقبات إدارية عديدة بين الوزارات وداخلها؛ كما أن أداء الهيئات المتعددة المكلفة بمكافحة الإرهاب أقل من طاقتها وينزع حتى إلى تجزئة وضع السياسات.

سبق وتم إعداد وثيقتين استراتيجيتين في عامي 2014 و2015، لكن لم يتم نشرهما. ينبغي أن تصبح هاتان الوثيقتان الآن قاعدة لصياغة ونشر نص جديد ينبغي أن يعكس فهماً عميقاً للمجموعات الجهادية. وثمة عنصران سيكولوجيان محوريين لنجاحها يتمثلان في وجود تعاون أفضل بين المؤسسات العمومية ووجود آلية لتقييم فعالية الاستراتيجية بهدف إجراء التعديلات الضرورية.

إن الجهة التي تتمتع بالمؤهلات الأفضل لوضع هذه الوثيقة بالتنسيق مع الوزارات المعنية هي اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تم تأسيسها حديثاً، في 22 آذار/مارس 2016، والتي تتمثل فيها مختلف الجهات الحكومية، بما في ذلك القطاع الأمني. كما أن بوسعها وضع آلية للتشاور مع طيف واسع من الجهات الفاعلة السياسية ومن المجتمع المدني.

كخطوة أولى، ولإعطاء زخم جديد لإكمال ونشر هذه الاستراتيجية، على رئيس الدولة ورئيس الحكومة أن يتفقا على دور كل منهما في القطاع الأمني. ثانياً، على رئيس الحكومة أن يعزز آليات التنسيق بين الهيئات

المختلفة في الحكومة، خصوصاً اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وخطية التنسيق الأمني والمتابعة، وإحداث منصب المفوض السامي لمكافحة الإرهاب، الذي ينبغي أن يكون بمرتبة وزير دون حقيبة. وستكون مهمته تحسين التنسيق بين رئيسي السلطة التنفيذية والوزارات المعنية والهيئات الحكومية (داخل وخارج القطاع الأمني على حد سواء) والهيئات المختلفة لمكافحة الإرهاب. ينبغي أن يتمتع المفوض السامي بالخبرة والمكانة المناسبين اللتين تمكنانه من دعم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في النواحي التحليلية لعملها، أي وضع الاستراتيجية، والمساعدة في بعث الحيوية من جديد في الإدارة العمومية.

وضع استراتيجية متعددة الأبعاد تؤكد على الوقاية وتستند إلى فهم سليم للمجموعات الجهادية، وضمان تنفيذها الفعال:

- على اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تستند إلى الوثيقتين الاستراتيجيتين السابقتين من أجل وضع نص جديد وبشكل يضمن المشاركة الفعالة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية.
- على اللجنة أن تقدم نسخة تُنشر للجمهور من هذا النص الجديد وأن تضع آلية تشاركية للتقييم تسمح بالتشاور مع طيف واسع من المجموعات السياسية ومجموعات المجتمع المدني التي تمثل الحساسيات السياسية والجهوية العديدة في تونس، خصوصاً تلك الموجودة في المناطق الحدودية التي تتأثر أكثر من غيرها بالمجموعات العنيفة. ينبغي أن تؤخذ آراء هذه المجموعات بعين الاعتبار من أجل التمكن من تعديل العناصر التشغيلية في الوثيقة والاستجابة إلى تهديد متزايد.
- ينبغي أن يتولى رئيس الدولة تسليط الضوء على المبادئ التوجيهية للاستراتيجية وتشجيع نشوء عملية تشاور شعبي.
- من أجل بعث الحيوية في آليات الإدارة وتحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية لتمكينها من تنفيذ الاستراتيجية:
- على رئيسي الدولة والحكومة تحديد أدوار كل منهما في القطاع الأمني، دون إحداث تغيير في الدستور.
- على رئيس الحكومة أن يعزز آليات التنسيق بين هيئاتها المختلفة، وخصوصاً اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وخطية التنسيق الأمني والمتابعة، من أجل التغلب على المقاومة البيروقراطية والمحسوبية اللتان تضعفان سلسلة القيادة داخل كل وزارة، خصوصاً وزارة الداخلية.
- على رئيس الحكومة أن يعين مفوضاً سامياً لمكافحة الإرهاب بمرتبة وزير دون حقيبة، يكون مستقلاً سياسياً ويتمتع بالخبرة والتجربة القانونية في الإدارة الأمنية. ينبغي أن يكلف هذا الشخص بدعم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق بين رئيسي الدولة والحكومة، إضافة إلى التنسيق بين الوزارات المختلفة، والهيئات الحكومية والهيكليات البيروقراطية العديدة المعنية بسياسة مكافحة الإرهاب داخل وخارج القطاع الأمني.

II. التطور المستمر للخطر الجهادي

تنوعت أشكال العنف الجهادي منذ رحيل زين العابدين بن علي يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011، ولئن كانت حدته منخفضة فإن نموه يتم بشكل مضطرب. ففي مرحلة أولى، سنتي 2011 و2012، حاولت الحركات السلفية الجهادية بكل أطرافها تنظيم نفسها سياسياً حول أنصار الشريعة وسرعان ما اكتست طابعاً عنيفاً. فقد تكثفت نشاطها الدعوي (عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي والخطبات الدعوية المنتصبة في الهواء الطلق أو عن طريق الوعظ في السجون والمعاهد والجامعات والجوامع والأماكن العامة والجمعيات الرياضية إلخ.) المحرّض على استعمال العنف ضد الملحدين و"الكفار". وظهرت شرطة الأخلاق في بعض الأحياء الفقيرة وتعرضت الزوايا التابعة للطرق الصوفية بمبانيها وما يوجد بها من مقابر وأضرحة للأولياء الصالحين إلى الاعتداء والحرق من طرف مناضلي أنصار الشريعة.

وعلى إثر الهجوم الذي استهدف السفارة الأمريكية في سبتمبر/أيلول 2012، والذي نظم في جانب منه من طرف أنصار الشريعة، شرعت الترويكا² الحاكمة في تشديد مقاربتها الأمنية تجاه الإسلاموية المتطرفة.³

¹ انظر تقرير مجموعة الأزمات رقم 137 الشرق الأوسط/شمال أفريقيا: *Tunisie: violences et défi salafiste*, 13 février 2013.

² المقصود بالترويكا هو الائتلاف الحكومي المنبثق عن انتخابات المجلس التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011.

³ تقرير مجموعة الأزمات، *Tunisie: violences et défi salafiste*، مرجع سابق.

وكما أشار إلى ذلك سلفي جهادي في 2013، ضيقّت الإجراءات المتخذة من حرية تحرّك أنصار الشريعة مما "أعاق نشاطاتها الاجتماعية الرامية إلى الحصول على تعاطف الجماهير والتغلغل" في مجمل تراب البلاد.⁴ أصبح خطاب أبي عياض (زعيم الحركة) أكثر تهديداً تجاه الدولة وإيحاً بأن تونس يمكن أن تتحول إلى "أرض جهاد" على غرار العراق وسوريا.⁵ وبذلك احتد العنف الجهادي وتتنوع في 2013 ودخل التيار السلفي الجهادي آنذاك مرحلة جديدة، وكما يشير إلى ذلك أحد الباحثين، أصبح يستهدف:

"الدولة، وممثليها ومصالحهم، وإنهاك قوات الأمن. كانت استراتيجيته تقوم على إضعاف المؤسسات لكي يتمكن من التنظيم والتأثير على المسار الديمقراطي ولكي يقنع التونسيين بأن تلك الدولة للإسلامية مستبدة بطبيعتها، ويشجعهم على الالتحاق بتياره".⁶

في شباط/فبراير ثم في حزيران/يونيو 2013 اغتيل وجهان سياسيان من اليسار، وتبنت الدولة الإسلامية في ديسمبر/كانون الأول 2014 العمليتين.⁷ وفي أيار/مايو من سنة 2013 شهدت سياسة الترويك الأمنية منعرجاً جديداً إذ عمدت إلى تطبيق إجراءات صارمة تجاه أنصار الشريعة. وفي هذا السياق اكتشفت الشرطة والحرس الوطني مخازن للأسلحة في أنحاء عديدة من البلاد.⁸ كما تكثفت الاشتباكات ولا تزال بين قوات الأمن وكتائب صغيرة من الجهاديين في المناطق الحدودية الغربية للبلاد.⁹ وفي آب/أغسطس 2013 صنفت وزارة الداخلية أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي. ويبدو أنه تم استئصال هذا التنظيم في ظرف سنة.¹⁰

بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في أواخر 2014، أصبحت البلاد مستهدفة مباشرة من طرف تنظيم الدولة الإسلامية الذي كثف عملياته الإرهابية على نطاق دولي. ففي آذار/مارس وحزيران/يونيو 2015، تبنى التنظيم الهجومي للذين حصلوا تباعاً على متحف باردو بتونس ثم نزل "مرحبا" في ميناء القنطاوي بسوسة (وهي منطقة سياحية على الساحل الشرقي) وأسفرا عن مقتل 60 سائحاً أجنبياً.¹¹ وفي الأونة الأخيرة وتحديداً في آذار/مارس 2016، حاولت كتيبة تضم قرابة 60 جهادياً، تونسيون في معظمهم، الاستيلاء على ثكنة عسكرية ومركز للحرس الوطني في بن قردان (في الجنوب الشرقي) على بعد 30 كلم من الحدود مع ليبيا، في محاولة للاستيلاء على المدينة.¹²

ورغم أن القوات المسلحة التونسية تمكنت من إحباط المحاولة الأخيرة، ورغم أن عدداً من سكان المدينة الذين عرفوا بمشاركتهم في مواجهات مسلحة إقليمياً (بشمال إفريقيا والشرق الأوسط) لم يلتحقوا بالتمرد، فإن الخطر لا يزال قائماً على الصعيد الوطني.¹³ فعدد التونسيين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في

⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مقاتل من أنصار الشريعة، تونس، تموز/يوليو 2013.

⁵ يعود التمييز بين أرض الدعوة وأرض الجهاد لدى أنصار الشريعة في تونس وليبيا إلى عبد النور المقدسي في 2004 الذي فرق بين قتال النكاية وقاتل التمكين. انظر: Aaron Y. Zelin, « Maqdisi's disciples in Libya and Tunisia », *Foreign Policy*, 14 novembre 2012. وكذلك أبو خالد الأدم، كتاب التمكين، 2011. تقرير مجموعة الأزمات، *Tunisie: violences et défi salafiste*, مرجع سابق.

⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث سابق في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (مركز بحوث رئاسة الجمهورية)، تونس آذار/مارس 2016.

⁷ « Tunisie : Boubaker Al Hakim revendique les assassinats de Chokri Belaïd et Mohamed Brahmi », Agence France-Presse (AFP), 18 décembre 2014.

⁸ انظر تقرير الشرق/شمال أفريقيا رقم 148: "تونس الحدودية: جهاد وتهريب"، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

⁹ تسفر المواجهات التي تحدث في فترات منتظمة في القسم الشمالي للحدود الجزائرية التونسية عن سقوط الضحايا في صفوف الجيش والحرس الوطني كما تتسبب أجهزة متفجرة في إلحاق خسائر بالعربات العسكرية وقتل أو جرح مستقليها، ذلك أن خلايا مسلحة تتبادل إطلاق النار مع قوات الأمن في مستوى المراكز الحدودية المتقدمة للفرق العسكرية المتنقلة انظر: le briefing de

Crisis Group, *La Tunisie des frontières (II)*, op. cit.

¹⁰ انظر: Briefing de Crisis Group, *La Tunisie des frontières (II)*, op. cit.

¹¹ قام مهاجمون (اثنان في متحف باردو وواحد في نزل مرحبا حسب الشرطة) مسلحون بكلاشنيكوف وقنابل يدوية بإطلاق النار على سواح أوريبيين.

¹² لم تعلن أية جهة عن تبنيها لهذا الهجوم. انظر Michaël Béchir Ayari, « Seven Ways to Steady a Tunisia under New Attack », In Pursuit of Peace, commentaire de l'International Crisis Group (blog.crisisgroup.org), 9 mars 2016.

¹³ انظر تقرير مجموعة الأزمات: *Tunisie: violences et défi salafiste*, مرجع سابق. وكذلك مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مواطن من بن قردان عسكري سابق، تونس، نيسان/أبريل 2006. « Seven Ways to Steady a Tunisia under New Attack », مرجع سابق.

العراق وسوريا وليبيا مرتفع، يتراوح بين 3,000 و6,000 حسب المصادر¹⁴ وقد يكون 600 منهم عادوا إلى البلاد. وفي هذا الصدد يشير مدير عام سابق للأمن الوطني في وزارة الداخلية بخصوصهم قائلاً " نظراً لضعف الاستعلامات الخارجية فالقضاء لا يستطيع التذليل على أن أيديهم تلطخت بالدماء. لذلك خضعوا للإقامة الجبرية والمراقبة الأمنية الصارمة"¹⁵.

أما القسم الآخر، أي أولئك الذين لا زالوا ينشطون في صلب تنظيم الدولة الإسلامية، فبإمكانهم تنظيم عمليات داخل التراب التونسي "مرافقة لاستراتيجية انتشار تنظيم الدولة الإسلامية وقواعدها في الجارة ليبيا" كما يفسر ذلك خبير فرنسي في الحركات الجهادية.¹⁶

فصرب تونس من جديد سيسمح للتنظيم في ليبيا بتهديد الحدود الشرقية للجزائر ودعم دعايته بالنظر للتأثير الإعلامي الدولي الذي يعقب كل هجوم إرهابي على أرض تونس. كما سيمكن الجهاديين من الاعتماد على وسائل مهمة في تونس (من جهاديين معزولين، ومجموعات مستقلة أو مرتبطة بمنظمات أكثر اتساعاً). فالعديد من الخلايا النائمة، التي يرتبط البعض منها بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أو بالدولة الإسلامية، قد تكون منتشرة في التراب التونسي في الوسط الحضري كما في الضواحي.¹⁷ وعلاوة على ذلك يتواجد قرابة 150 من الجهاديين المسلحين التابعين لكتيبة عقبة بن نافع (القريب من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي)، التي أنهكها الجيش والحرس الوطني،¹⁸ أو لجنود الخلافة (القريب من تنظيم الدولة الإسلامية) في المناطق الجبلية والغابات القريبة من الحدود التونسية الجزائرية. ويحظى جنود الخلافة بتأييد الفئات المستضعفة التي تعيش في محيط 100 كلم في اتجاه سيدي بوزيد (في الوسط الغربي).¹⁹

ونظراً لما بات يتمتع به الجهاديون من دعم لقدراتهم الاستراتيجية في ليبيا، فقد أصبح بإمكانهم "استباق" عمليات قوات الأمن (من شرطة وحرس وطني وجيش).²⁰ ورغم النجاح الذي تحقق لهذه القوات مؤخراً في بن قردان، فمن المحتمل أن تتجاوزها الأحداث.²¹ وفي هذه الحالة قد يتمكن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية أنفسهم من شن هجمات متزامنة في مناطق عديدة من البلاد في سعي منهم إلى إبراز قدرتهم على إرباك الدولة ودفع قوات الأمن إلى ردود فعل مفرطة²² حتى يكشفوا للعيان ضعف "الدولة الكافرة" وظلمها الجوهري.²³

¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف كبير في وزارة الداخلية ومختصين تونسيين وأجانب في الجهاديين، تونس 2015-2016. انظر أيضاً: Brian Dodwell, Daniel Milton et Don Rassler, « The Caliphate's Global Workforce: An Inside Look at the Islamic State's Foreign Fighter Paper Trail », Combating Terrorism Center at West Point, 18 avril 2016. في ديسمبر 2015 أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية أن 3,000 تونسي يقاتلون أو قاتلوا في صلب المجموعات الجهادية في سوريا وأن 800 منهم قتلوا بينما عاد 600 إلى تونس. "وليد لوقيني: 3000 تونسي في سوريا، 600 عادوا و800 قتلوا" بزنس نيوز (businessnews.com.tn)، 25 كانون الأول/ديسمبر 2015. لفت ارتفاع عدد المقاتلين في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية انتباه العديد من المراقبين. ويرتبط بعوامل عدة: دينية واجتماعية واقتصادية وهوية وسياسية. ولئن وفر التونسيون عادة منذ 1948 عدداً لا يستهان به من المتطوعين في النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط فإن الفراغ الأمني المسجل في النصف الأول من سنة 2011 الذي سمح بهيكلية العديد من شبكات التجنيد دعم الاتجاه العام.

¹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير عام سابق في الأمن الوطني، تونس، أيار/مايو 2016.

¹⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص فرنسي في الجهادية، تونس، شباط/فبراير 2016.

¹⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في وزارة الداخلية، وخبراء أمنيين تونسيين وجزائريين، ودبلوماسيين أجانب، تونس، 2015-2016. Entretiens de Crisis Group, hauts fonctionnaires au ministère de l'Intérieur, experts en sécurité tunisiens et algériens, diplomates étrangers, Tunis, 2015-2016

¹⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عسكري سابق خبير في الأمن، تونس، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2016. انظر كذلك "ناجم الغرلسي: 'عقبة بن نافع' دُمّر بنسبة 90 % " تونس الرقمية (tunisienumerique.com), juillet 2015.

¹⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محامين وسكان في منطقة سيدي بوزيد وخبراء أمنيين، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016.

²⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في وزارة الداخلية وخبراء في الأمن ودبلوماسيين أجانب، تونس، آذار/مارس 2016.

²¹ انظر « Seven Ways to Steady a Tunisia under New Attack », Michaël Béchir Ayari, مرجع سابق.

²² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في وزارة الداخلية، تونس، آذار/مارس 2016. منذ صيف 2013 يسترجع العديد من الخبراء الأمنيين وسكان المناطق الحدودية هذا السيناريو وينعتونه بـ "يوم الزلزال". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تونس، القصرين، 2013-2015.

²³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين وموظفين في وزارة الداخلية ومختصين في الجهادية وسكان منطقة صفاقس والأحياء الشعبية بتونس، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016. انظر أيضاً: Walid Mejrî, « Stratégie terroriste en Tunisie : de la propagande à l'immersion », Inkyfada (inkyfada.com), 27 juin 2015.

إثر الهجمات الثلاثة التي شهدتها سنة 2015، تعددت فعلاً الاعتقالات التعسفية والعنف والمعاملات الأمنية القاسية.²⁴ كما تكثفت الاتهامات الموجهة للمدافعين عن حقوق الإنسان في الخطاب الأمني ووسائل الإعلام الرئيسية.²⁵ وفي ذات السياق، أقرت رئاسة الجمهورية حالة الطوارئ ثم مدتها عدة مرات.²⁶

وحتى تكون استجابة الدولة ناجعة لا يمكن أن تكون أمنية فحسب، بل عليها أن تأخذ بعين الاعتبار استراتيجية المجموعات الجهادية القائمة على استغلال الشعور المتصاعد بالظلم لدى العديد من المواطنين.²⁷ ففي الوقت الذي ينتشر فيه الحقد تجاه قوات الأمن لدى بعض الفئات من السكان، لا سيما أثناء فترات التشدد الأمني التي تعقب عادة الهجمات الإرهابية، يجدر تلافياً "إعطاء مبرر للدعاية الجهادية في تونس".²⁸

III. نحو استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة العنف الجهادي

أ. الفائدة من استراتيجية دينامية متعددة الأبعاد

لعله من الأصلح للدولة، إذا أرادت مواجهة هذا العنف الجهادي المتحوّل، الذي لا يجب الاستهانة به ولا تضخيمه، أن تضع استراتيجية متعددة الأبعاد ذات جوانب عملية دينامية تمكّن من تقديم إجابة منسّقة وتتلافى الخيار الأمني المطلق، يشارك في إعدادها طيف واسع من الوزارات: الشباب والشؤون الدينية والثقافة والتربية والعدل والداخلية والدفاع والتشغيل، إلخ.

في سنة 2016، تم تخصيص حوالي 20 بالمئة من الموازنة العامة لفائدة الأمن أي ما يعادل ضعف ما كانت عليه في 2011، السنة التي رحل فيها بن علي.²⁹ لكن إلى يومنا هذا لا وجود لأية استراتيجية معلنة ومطبقة تتجاوز المفهوم الحصري للأمن (الدفاع والداخلية والعدل) وترتكز على أجهزة قابلة للتحسين وفق فعاليتها الميدانية.³⁰

مثل هذه الاستراتيجية كفيلة بمعالجة أعلى الظاهرة (أي الوقاية) وأسفلها (القمع/المكافحة)، كما يبينه خبير دولي، وذلك عبر الاستفادة القصوى من موارد الدولة المحدودة (من تجهيزات وموازنة) وفقاً لفاعلية الآليات المطبقة وتطور مخاطر الإرهاب³¹. يعني ذلك أن الوزارات غير الأمنية بإمكانها مجتمعة التصدي لأسباب

²⁴ في سنة 2015 تم استجواب عدة آلاف من المواطنين خاصة من الرجال الكاشفين لبعض علامات التدين (لحى وملابس سلفية) كما نددت عشرات الجمعيات بمعاملات وحشية للشرطة.

²⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ومسؤول في هيومان رايتس ووتش، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016. انظر كذلك: « La Tunisie en 2015 : la présidentialisation de l'impuissance politique ? », *L'année du Maghreb*, N°14 (2016).

²⁶ وهو يمكن السلط نظرياً من تعليق النشاطات الخطرة لفائدة الأمن والنظام العموميين ومنع كل أشكال التظاهر والتجمع. انظر الأمر رقم 50-78 بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 1978 المنظم لحالة الطوارئ. انظر كذلك « L'état d'urgence en Tunisie prolongé de trois mois », AFP, 22 mars 2016.

²⁷ انظر فيديوهات عقبة ابن نافع والدولة الإسلامية الدعائية حول تونس في 2015. وهي دعاية تستهدف بدرجة أولى الشبان المنتهين إلى المناطق المحرومة في الأرياف والأحياء المحيطة بالمدن. موظفة أسباب الظلم والإقصاء الاجتماعي ومؤكدة على أنماط السلوك العنيفة لقوات الأمن معتبرة إياها مساساً بكرامة التونسيين.

²⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص في الحركات الجهادية، تونس، كانون الأول/ديسمبر 2015. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان منطقة صفاقس، تونس، آذار/مارس، 2016. انظر كذلك تقرير الشرق الأوسط/شمال أفريقيا، مجموعة الأزمات الدولية رقم 163، 23 juillet 2015. *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*.

²⁹ في سنة 2016 بلغت موازنة الدولة 30 مليار دينار (13 مليار يورو) خصص منها 2.9 مليار دينار (ما يعادل 1.3 مليار يورو) لوزارة الداخلية بينما بلغت موازنة وزارة الدفاع قرابة 2.1 مليار دينار (950 مليون يورو). انظر مرصد موازنة (budget.marsad.tn): "موازنة" وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، 2015-2012. انظر كذلك قانون المالية 2016، وزارة المالية (finances.gov.tn). بعد الهجوم الانتحاري الذي استهدف حافلة الأمن الرئاسي وسط مدينة تونس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 منح رئيس الحكومة ووزير المالية 500 مليون دينار إضافية (235 مليون يورو) لمجابهة مصاريف مكافحة الإرهاب العاجلة (حوالي 300 مليون دينار لوزارات الداخلية والدفاع و200 مليون للوزارات الأخرى). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئيس الحكومة، تونس، أيار/مايو 2016. *Budget 2016 : 500 millions de dinars pour les dépenses urgentes de la lutte antiterroriste*, Webdo (webdo.tn), 28 novembre 2015.

³⁰ انظر تقرير مجموعة الأزمات، *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*، مرجع سابق.

³¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير أمني، تونس، شباط/فبراير 2016.

الإرهاب الجهادي مما يحسن مردود المؤسسة الأمنية من حيث القدرة الاستباقية والتنسيق ورد الفعل والتأقلم.³²

ومن شأن هذه الاستراتيجية تشجيع الشركاء الأجانب على الرفع بشكل ملموس من قيمة ونوعية الدعم التقني المقدم في إطار التعاون الإقليمي والدولي. رغم التزام هؤلاء الشركاء بمكافحة الإرهاب الجهادي، فهم يترددون في زيادة الدعم المالي المقدم لتونس في غياب رؤية واضحة للتعقيد والأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة في هذا المجال.³³ ف "قسم كبير من المساعدة لا يمكن تسليمها طالما لم تقم الإدارة التونسية بتحليل ملموس للاحتياجات على المستوى الوطني اعتماداً على استراتيجية مضبوطة في تفاصيلها وفي موازنتها"³⁴ كما يؤكد ذلك أحد المتعاونين الأجانب.

ب. استكمال الإطار الاستراتيجي وتعميمه

تم منذ 2014 إعداد وثيقتين استراتيجيتين. واليوم أصبح الرهان يتعلق بـ "استلهامهما لا سيما في الجوانب المتعلقة بتوصيف الظاهرة الجهادية وإجراءات الوقاية المزمع اتخاذها لبلورة نص أكثر إدماجاً وفعالية"، كما يوضح ذلك مستشار لدى رئيس الحكومة.³⁵

أعدت الوثيقة الأولى في سنة 2014 من قبل مجموعة مكلفة باليقظة وبالاكتشاف سهرت تحت إشراف سلطة رئيس الحكومة المهدي جمعة على عملية التنسيق والتحرير. فقد شاركت كل من خلية الأزمة برئاسة الحكومة³⁶ والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والعديد من المنظمات غير الحكومية والدولية وكذلك الوزارات الهامة المعنية في صياغة هذا النص الممتد على مئات الصفحات. حددت الوثيقة خمسة مبادئ استراتيجية لمكافحة الإرهاب تتمثل في: تحقيق التوازن بين الفعالية الأمنية واحترام حقوق الإنسان؛ الحفاظ على التوافق السياسي؛ حماية النموذج المجتمعي التونسي؛ تدعيم الشراكة الإقليمية والدولية وضرورة ملاءمة السياسة الأمنية مع تطور التهديد الإرهابي والحرص على استباقه.³⁷

وفي بداية 2015 مع تكوين حكومة ائتلافية جديدة تجمع بين نداء تونس والنهضة، إثر تقلد الباجي قائد السبسي رئاسة الجمهورية، عادت بلورة الاستراتيجية إلى نقطة البداية.³⁸ فبعد شهر ونصف من تنصيبه، استدعى رئيس الدولة مجلس الأمن القومي التابع لرئاسة الجمهورية³⁹ الذي قام عندها بتنصيب لجنة وطنية

³² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء أمنيين شاركوا في مجموعة السبعة زائد ثلاثة (G7+3) ومستشار لدى رئاسة الحكومة وباحث في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، تونس كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016. ومجموعة السبعة زائد ثلاثة هي آلية حوار بين الاتحاد الأوروبي وتونس تم تركيزها في سبتمبر/أيلول 2015 ترمي إلى تدعيم التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب ومناقشة التدابير الإضافية التي من شأنها مساعدة تونس على مواجهة التحدي الإرهابي والتطرف الجهادي. انظر L'UE « et la Tunisie renforcent leur coopération en matière de sécurité et de lutte contre le terrorisme », نيوز (businessnews.com.tn) 22 سبتمبر/أيلول، 2015.

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء أمنيين شاركوا في مجموعة السبعة زائد ثلاثة (G7+3)، تونس كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016.

³⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع متعاون أجنبي في المجال الأمني، تونس، شباط/فبراير، 2016.

³⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئيس الحكومة، تونس أيار/مايو، 2016.

³⁶ أوجد رئيس الحكومة المهدي جمعة خلية الأزمة هذه غداة هجوم تنظيم عقبة ابن نافع على الجيش الوطني يوم 16 تموز/يوليو بالقرب من الحدود التونسية الجزائرية أودت بحياة 14 عنصراً من الجيش. نظمت هذه الخلية أكثر من مئة اجتماع على امتداد سنة جمعت بين وزراء الداخلية والشؤون الخارجية والدفاع ومستشارين إعلاميين في مكتب رئاسة الجمهورية وعدداً من كبار المسؤولين الأمنيين. سهلت بالخصوص ميدانياً عملية التنسيق بين الجيش والحرس الوطني والشرطة عبر توحيد القيادات المحلية تحت سلطة الجيش. واتخذت جملة من الإجراءات المثيرة للجدل منها تجسيد نشاط أكثر من 150 جمعية خيرية ودينية يشتبه في تمويلها للحركات السلفية وإغلاق وسائل إعلام واعتقال عشرات الشبان التونسيين بتهمة تجديد الإرهاب عبر شبكة فيس بوك. انظر إحاطة مجموعة الأزمات: "تونس الحدودية: جهاد وتهريب"، مرجع سابق. وبعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في أواخر 2014 استبدلت هذه الخلية بلجنة التنسيق الأمني والمتابعة التي باتت اجتماعاتها أكثر تباعداً.

³⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف كبير في وزارة الداخلية ومستشار رئيس الحومة وكاتب دولة سابق للشؤون الأمنية وباحث في معهد تونس للدراسات الاستراتيجية، تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - آذار/مارس 2016.

³⁸ تضم هذه الحكومة التي تشكلت في شباط/فبراير 2015 وتم تعديلها في كانون الثاني/يناير 2016، مستقلين وأعضاء ينتمون إلى أربعة أحزاب: نداء تونس، والنهضة، والحزب الوطني الحر وأفاق تونس.

³⁹ تتمثل مهمة مجلس الأمن القومي المُحدث في 1990 في " جمع ودراسة وتحليل وتقييم المعلومات والمعطيات الأمنية التي تتعلق بالأمن الوطني من ناحية السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والسياسة الدفاعية لغاية المحافظة على أمن الدولة الداخلي والخارجي ودعم مقوماته". وضع تحت إشراف رئيس الدولة ويضم ممثلين عن وزارات السيادة. انظر الأمر رقم 90-1195 مؤرخ بـ 6 تموز/يوليو 1990. كان هذا المجلس قليل النشاط في عهد النظام السابق - كان الرئيس بن علي نادراً ما يجمعه - لكن أهميته تزايدت

لمكافحة التطرف والإرهاب في صلب وزارة الخارجية.⁴⁰ تولت هذه اللجنة المختصة، (المكوّنة من 18 ممثلاً عن الأجهزة الأمنية والإدارات الوزارية، لا سيما وزارتي العدل والداخلية إضافة إلى مستشاري رئيس الجمهورية) إعداد وثيقة استراتيجية جديدة.

يقترح هذا النص، وهو لا يتنافى مع النص السابق الذي تم إعداده في عهد المهدي جمعة، جملة من الإجراءات لمكافحة العنف الجهادي تتمحور حول أربعة روافد وهي: الوقاية، والحماية، والتتبع ورد الفعل.⁴¹ اعتبر العديد من الخبراء والموظفين الكبار، لا سيما المختصين الدوليين المشاركين في حوار الدول الغنية (G7+3)، أن هذا النص أقل نظرية ويعكس شراكة أكبر مع المجموعة الدولية. فعلاً فهو نص شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC) بإعداده بشكل فاعل. لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العنف الجهادي السياسية أو بعده الاستراتيجي وبالتالي لم يتم إعداده بصفة تشاركية خلافاً للنص الذي أعد زمن حكومة المهدي جمعة، ذلك أن بعض الوزارات "امتنعت عن المشاركة".⁴²

يستعرض النص جملة من آليات الفعل الحكومية لمجابهة شبكات التجنيد والتطرف والانتقال إلى التنفيذ. كما يدعو خاصة إلى تحسين التنسيق الإقليمي والدولي في ميدان الاستعلامات وتشديد المراقبة الحدودية وإنشاء أجهزة لمساعدة ضحايا الإرهاب وتعديل القانون التونسي فيما يتعلق بجرائم الإرهاب ليتوافق مع القانون الدولي. وحتى تكون مكافحة الإرهاب فاعلة يؤكد النص على ضرورة احترام حقوق الإنسان.⁴³

وإلى حد كتابة هذه الأسطر لم تعرف أي وثيقة استراتيجية طرقتها إلى النشر أو التفعيل. فقد كان من المفروض أن تستلهم السلطات الوثيقتين لإنتاج نص دقيق في وصفه للظاهرة الجهادية على غرار النص الأول وعلى قدر من الفاعلية والتوجه نحو التعاون الدولي على شاكلة النص الثاني. كما كان من المنتظر أن يخضع إعداده إلى منطلق التعاون بين مختلف الوزارات. ولتحقيق هذا الهدف، يستحسن استعمال الآليات المؤسساتية الموجودة لا سيما اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب التي شكلها رئيس الحكومة في 22 آذار/مارس 2016، وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب الصادر في 7 آب/أغسطس 2015.⁴⁴

هذه اللجنة خاضعة لرئيس الحكومة بوصفه أقدر من رئيس الجمهورية على تفعيل التعاون في صلب الإدارة نظراً لموقعه في أعلى هرم التراتبية الوزارية. تتكون اللجنة من 21 عضواً يمثلون أغلب الوزارات الأمنية وغير الأمنية ومختلف الإدارات تتمتع بصلاحيات واسعة، كالإشراف على إعداد "دراسة وطنية لتشخيص الظاهرة الإرهابية" وتنسيق الجهود وتجميع المعلومات والمعطيات والإحصائيات المتعلقة بـ "مكافحة الإرهاب".⁴⁵

خلافاً لما توحي به تسميتها، فإن عمل اللجنة لا يتمثل في قمع الإرهاب بقدر ما تسعى إلى إشراك مجمل الوزارات في بلورة نص أكثر اكتمالاً من النصين الموجودين. وهو أمر مهم كما يوضح ذلك موظف بمؤسسة مختصة في العمل الاستراتيجي: "قد تكون لنا أجمل استراتيجية في العالم لكن إذا كانت غير معترف بها ولا تحظى بموافقة مجمل الإدارات المكلفة بوضعها حيز التنفيذ فستواجهها صعوبات كبيرة عند التطبيق".⁴⁶ ونُطرح المشكلة نفسها إذا ما قوبلت بالرفض من قبل القوى السياسية والجمعياتية الرئيسية.

بعد ثورة 2010-2011. في 2013 حيث أصبح الرئيس المرزوقي يعقده شهرياً. انظر: Sharan Grewal, « A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali », Carnegie Middle East Center, 24 février 2016.

⁴⁰ ترتبط هذه الوزارة جزئياً برئيس الجمهورية الذي يخول له الدستور حق مراقبة التعيينات الدبلوماسية. وأكثر من ذلك تحدد رئاسة الجمهورية التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية. انظر الفصل 89 من دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 كانون الثاني/يناير/كانون الثاني 2014.

⁴¹ وهو مستوحى من استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب. انظر Stratégie de l'UE visant à lutter contre le terrorisme, Conseil de l'UE, 30 novembre 2005.

Mohamed Nafti, « Pour une stratégie de lutte contre le terrorisme », (leaders.com.tn), 9 juillet 2015.

مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مختصين في الأمن شاركوا في اجتماعات المجموعة 3+7، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016.

⁴² المرجع السابق.

⁴³ المرجع السابق.

⁴⁴ انظر القانون الأساسي رقم 26-2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال المؤرخ في 7 آب/أغسطس 2015.

⁴⁵ انظر الفصل 64 من القانون الأساسي رقم 26-2015 المذكور.

⁴⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف في مؤسسة خبرة استراتيجية، تونس، شباط/فبراير 2016.

ج. إشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تقييم الجوانب العملية للاستراتيجية وتحسينها

لا تشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة العنف الجهادي كما حددتها هذه الوثائق الاستراتيجية موضوع خلافات جوهرية بين الأحزاب السياسية الرئيسية، إلا أن بعض النقاط ظلت محل خلاف. فبعد نشر الإطار الاستراتيجي، سيمكّن التشاور وإشراك طيف كبير من القوى السياسية والجمعياتية في إطار تقييمي تشاركي، من تطوير الجوانب العملية للاستراتيجية، مما يجعلها أكثر ديناميكية ويسهل تطبيق محاورها الكبرى.

تحتل المحاور الكبرى للتدخل الحكومي في مجال مقاومة العنف الجهادي بتوافق واسع ضمن الحوار العمومي، فهي تقوم على تسيير مندمج تشارك فيه المجتمعات الحدودية وعلى التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية والمحرومة وعلى تكثيف الأنشطة الترفيحية الموجهة للشباب وعلى بث خطاب يقوم على السلم والتسامح في مناهج التربية الدينية وعلى تحسين الظروف في السجون وإحكام التنسيق بين الأجهزة الأمنية (الشرطة، الحرس الوطني، الجيش) وتطوير الاستخبارات التكنولوجية والبشرية.⁴⁷ وإذ تعترف التشكيلات السياسية الرئيسية بمبدأ احترام حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب فإنها تمتنع عملياً عن التشهير بالتجاوزات.

لكن التباينات تبقى قائمة. فأنصار سياسة الـ "صفر تسامح"، وبعضهم ممن يعاودهم الحنين إلى النظام المنهار، يرون أن البلاد في حرب والظروف العاجلة تقتض رد فعل صارم لا يأبه بالاعتبارات النظرية.⁴⁸ لكن العديد من الخبراء والمناضلين لا سيما من ساهم منهم بصورة نشيطة في بلورة الوثيقة الاستراتيجية الأولى في حكومة المهدي جمعة، يرون ضرورة تطوير الجانب الوقائي أكثر من الجانب القمعي.⁴⁹ وفي هذا السياق يدعو باحث سابق في المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية قريب من الترويكاً إلى تجنب الخيار "الأمني المطلق" والتركيز على إصلاحات عميقة، مضيفاً أن:

"هوية تونس، كبلد منفتح ومعتدل له دستور ديمقراطي هي في حد ذاتها سلاح في مواجهة الجهادية. ومعالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على تعزيز الإمكانات الأمنية. فأى رد فعل سيء من قبل قوات الأمن قد يغذي الشعور بالظلم. يجب أن تدرج التنمية الاقتصادية في المناطق المهمشة وتدعم مشاركة الشباب في الشؤون العامة ضمن الاستراتيجية".⁵⁰

لكن التباين في تقييم التوازن بين الوقاية والقمع لا يرتبط حتماً بمواقف أيديولوجية،⁵¹ فالإسلاميون وغير الإسلاميين يفترون عند تعريف "التطرف الديني" ومدى مكافحة الدولة له خاصة داخل الجمعيات والجماعات والمساجد والمدارس القرآنية ورياض الأطفال الخاصة. وتحتدم هذه التباينات في سياق الهجمات الإرهابية التي توجج الأحقاد الماضية بين كلا الطرفين.⁵²

من الضروري أن تقدم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب للعموم الصياغة الأولية لهذه الوثيقة الضابطة للخطوط الاستراتيجية ووضع إطار تقييمي ضمن مننديات عمومية يتم خلالها إشراك فاعلين مختلفين وأن لا تقتصر على أولئك المؤهلين عادة لتقديم آراءهم حول مسائل العنف الجهادي، مثل أعضاء قوات الأمن أو

⁴⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء أمنيين تونسيين، تونس 2015-2016. ملاحظات مجموعة الأزمات الدولية، مواد مستديرة من تنظيم جمعيات محلية قريبة من الأحزاب السياسية، مؤتمرات متنوعة بالاشتراك مع مؤسسات خاصة ألمانية، تونس 2015-2016.

⁴⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان من تونس ومتعاطفين سابقين مع التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب بن علي، الرئيس السابق، تونس، حمام سوسة، 2015-2016.

⁴⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين وخبراء أمنيين، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016.

⁵⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث سابق في معهد تونس للدراسات الاستراتيجية، تونس، آذار/مارس 2016.

⁵¹ قد يكون نشطاء نداء تونس مناصرين للوقاية أكثر من نشطاء النهضة أو الجبهة الشعبية (أقصى اليسار) والعكس صحيح. وفي المقابل يؤكد العديد من شباب الأحياء الشعبية والمناطق المحرومة على الجانب الوقائي أكثر من سكان تونس الأكبر سناً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين ومتعاطفين مع أحزاب مختلفة ومع سكان القصرين، تونس - القصرين، 2015-2016.

⁵² انظر البرامج السياسية في الراديو والتلفزة وفي القنوات العمومية والخاصة في الأيام التي تلت الهجمات الإرهابية. فخلال هذه الفترات يتهم نشطاء أقصى اليسار والمتعاطفون معهم خاصة النهضة علناً بالتواطؤ المباشر أو غير المباشر في اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي وهما وجهان سياسيان من اليسار في شباط/فبراير وتموز/يوليو 2013. وبصفة عامة يرد نشطاء النهضة على منتقديهم باتهامهم بالمشاركة الفعلية في ديكتاتورية بن علي (1987-2011) خلال التسعينيات. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من أقصى اليسار والنهضة، تونس، 2015-2016. ويبرر العديد من المسؤولين السياسيين إبطال المؤتمر الوطني حول العنف الذي كان مبرمجاً في 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2015، بخشية كل من نداء تونس وخاصة النهضة تصاعد التوترات السياسية والأيدولوجية بهذه المناسبة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2015 - كانون الثاني/يناير 2016.

ذوي المناصب العليا من المسؤولين السياسيين.⁵³ وبذلك يتم الاستئناس بأراء المناضلين القاعديين (خاصة من الإسلاميين واليسار) وممثلي الجمعيات من قطاعات مختلفة (الشباب، الثقافة، الأمن، الديني، حقوق الإنسان إلخ.) ومن جهات البلاد لا سيما المنتمين منهم إلى الولايات الحدودية لمواجهة لنشاط المجموعات المسلحة. مثل هذه الاستشارات ستمكن من إثراء الجوانب العملية للاستراتيجية وأقلمتها بحيث تصبح أكثر إدماجاً وفعالية وتتغرز حظوظ نجاحها.

IV. تعزيز التنسيق بين الوزارات بهدف إرساء استراتيجية ناجحة

أ. توضيح توافقي لدور الرئاستين في المجال الأمني

كما أشار نائب برلماني عن نداء تونس "لا يكمن المشكل في الاستراتيجية ولكن في وضعها حيز التنفيذ".⁵⁴ فهناك تساؤلات جدية لا تزال مطروحة إلى اليوم حول قدرة مختلف الوزارات على التنسيق في سبيل تطبيق التوجهات الاستراتيجية في المجال الأمني.⁵⁵ يشير عديد المختصين في إصلاح المصالح الأمنية عن وجود تعطيل في مجال الحوكمة العمومية، خصوصاً في الميدان الأمني (وزارات الدفاع والداخلية والعدل)، يتحتم تجاوزه.⁵⁶ ويرى بعض المناضلين من مختلف مكونات المشهد السياسي أن هذا التعطيل الذي يتجلى في ضعف التنسيق بين الإدارات هو طبيعة دستورية وينطلب تجاوزه تنقيحاً للدستور.⁵⁷

فالدستور التونسي الذي تم الإعلان عنه يوم 27 كانون الثاني/يناير 2014 وحظي بتنويه عالمي باعتباره الأكثر ديمقراطية وليبرالية في العالم العربي،⁵⁸ لا يحدد بشكل واضح مسؤوليات كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في مجال "الأمن الوطني" وهو في حد ذاته غير معرف في نص الدستور.⁵⁹ وهذا الأمن "ميدان دستوري مشترك يُدار بصفة توافقية بين رأسي السلطة التنفيذية".⁶⁰ وبالتالي فإن صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة في هذا المجال يمكن أن تتغير حسب الظرفية السياسية. ومع التطور الذي شهدته التركيبة السياسية على إثر الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، برز نوع من نزاع الاختصاصات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وهو ما يؤكد خبير في الأمن بقوله إن ذلك "ساهم في إعاقة استراتيجية مكافحة الإرهاب".⁶¹

ففي ظل ما سمي بحكومة "التكنوقراط" التي ترأسها المهدي جمعة بين كانون الثاني/يناير 2014 وشباط/فبراير 2015، والتي تشكلت على إثر الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد في 2013⁶² (ومن أسبابها شبيهة التساهل وحتى التواطؤ مع الحركة الجهادية الذي التصقت بالحكومة الانتلافية بقيادة النهضة) كان

⁵³ يظل الطرف السياسي والأمني ضاربياً واقتصار الاستشارة على هؤلاء الفاعلين فحسب قد يؤدي إلى مضاعفة انتهاكات الحريات العامة وتدعيم رقابة الدولة على أماكن بث الخطاب الديني.

⁵⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نائب عن نداء تونس، شباط/فبراير 2016.

⁵⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين كبار وخبراء أمنيين، تونس، كانون الثاني/يناير/كانون الثاني - آذار/مارس 2016.

⁵⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء أمنيين، تونس، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2016.

⁵⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين ونشطاء ومتعاطفين إما مع النهضة أو مع نداء تونس أو الجبهة الشعبية، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016. انظر لطفى زيتون في بزنس نيوز في 23 شباط/فبراير 2016: « Lotfi Zitoun :

il faut réformer la Constitution ! », Business News (businessnews.com.tn), 23 février 2016.

« Nejib Chebbi : faut-il amender la Constitution ? », Leaders (leaders.com.tn), 4 avril 2016.

⁵⁸ انظر : L'exception tunisienne : le briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group N°37, *succès et limites du consensus*, 5 juin 2014.

⁵⁹ رئيس الدولة يختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة. يرأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء في المجالات الثلاثة. أما رئيس الحكومة فهو مكلف بضبط وتنفيذ سياسة الدولة باستثناء السياسات العامة المتعلقة بالدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي. انظر الفصول 77، و91 و93 من دستور الجمهورية التونسية، 27 كانون الثاني/يناير 2014.

⁶⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص في القانون، تونس، حزيران/يونيو 2016.

⁶¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير أمني، كانون الثاني/يناير 2016.

⁶² قام الرباعي الحاصل على جائزة نوبل للسلام بالمشاركة في 2015، بتنشيط الحوار الوطني الذي ضم أهم القوى السياسية بهدف إيجاد حل للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد في تموز/يوليو 2015. مكن هذا من تسريع المسار الدستوري (إكمال الدستور) والمسار الانتخابي (إرساء الهيئة العليا المستقلة الجديدة المكلفة بتنظيم الانتخابات المقبلة) والمسار الحكومي (التمثل في اختيار رئيس حكومة جديد توافقي مهمته تكوين حكومة مستقلة عرفت باسم "حكومة التكنوقراط"). انظر Briefing de Crisis Group, *L'exception tunisienne*، مرجع سابق.

تقاسم المهام بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة بديهيًا. فقد اتفقت القوى السياسية الرئيسية على تهميش رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي،⁶³ وتشكلت خلية أزمة ترأسها المهدي جمعة فيما أبعاد مجلس الأمن القومي التابع لرئاسة الجمهورية. وبذلك أمسك رئيس الحكومة بزمام المبادرة في مجال الحوكمة الأمنية.

في أواخر سنة 2014 تغير المشهد السياسي⁶⁴ وحظي الرئيس الجديد، الباجي قايد السبسي، بشرعية قوية: فقد كان أول رئيس يتم انتخابه عن طريق التصويت العام المباشر في ظروف ديمقراطية، وكان فضلاً عن ذلك يتزعم الحزب الأول في مجلس نواب الشعب. وأمكنه حسب العديد من النواب استثمار كل هوامش المناورة التي يتيحها الدستور لإرساء نظام رئاسي⁶⁵. فقد بادر باقتراح رئيس حكومة مستقل، سرعان ما حظي بتزكية مجلس النواب، وكان السبسي يميل إلى اعتباره "رئيس ديوان"⁶⁶ ثم أعاد إحياء مجلس الأمن القومي التابع لرئاسة الجمهورية. لكنه لم يتمكن من تحقيق طموحاته في مجال التنسيق بين الوزارات على المستوى الأمني.⁶⁷ تفسر هذه الصعوبات بما حدث في كانون الثاني/يناير 2016 حيث أدى "الانقسام داخل نداء تونس إلى إضعاف رئيس الجمهورية. فمنذ ذلك التاريخ تقهقر الحزب لفائدة النهضة وخسر موقع الصدارة في مجلس النواب"⁶⁸.

ولتجاوز هذه العقاقيل، التي لا تقتصر على القطاع الأمني فحسب، اقترح عدد متزايد من المسؤولين السياسيين، وخاصة المنتمين منهم إلى أحزاب الائتلاف الحاكم، مراجعة الدستور بهدف إرساء نظام رئاسي صرف أو برلماني صرف (وهو خيار الأقلية).⁶⁹ ذلك أن النص الدستوري الذي يؤسس لنظام هجين، مدعوم بطريقة تصويت تكرر التمثيل النسبي، لا يسمح ببروز أغلبية سياسية.⁷⁰ وأدى الأمر إلى تشتيت مراكز السلطة وإضعاف المؤسسات.⁷¹ وفي هذا السياق يتحدث موظف كبير سابق في وزارة الداخلية عن وجود نوع من "تسيير ثلاثي الرأس"، بين "رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب"، يحول دون تبني الاتجاهات الاستراتيجية الكبرى و"يعيق كل إرادة سياسية في مجال مكافحة الإرهاب"⁷².

لم يتردد أنصار التعديل الدستوري (المنادون أحياناً بالجاء إلى رجل قوي) في توظيف عراقيل الحوكمة العمومية، لا سيما في القطاع الأمني، لتبرير مطلبهم. ومع تأكيد العديد من المحللين السياسيين أن تعديل دستور 2014، الذي مثل رمزا للانتقال الناجح، ليس وارداً الآن،⁷³ فإن احتمال حصوله قد يفضي، حسب خبير قانوني، إلى "ما لا تحمد عقباه"⁷⁴.

من وجهة نظر دستورية بحتة، لا شك أن النظام البرلماني (الذي يتمتع فيه رئيس الحكومة بقدرة واسعة على المبادرة ويحظى فيه البرلمان باستقلال إداري ومالي فعلي) قد يعزز انسجام الحوكمة العمومية علاوة على

⁶³ انتخب المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية من طرف المجلس التأسيسي في كانون الأول/ديسمبر 2011، بمساندة من النهضة. وعلى إثر الحوار الوطني الحاصل في النصف الثاني من سنة 2013، والذي اعترض عليه، فقد المرزوقي تدريجياً دعم قيادة الحزب الإسلامي الذي اقترب من رئيس الدولة المستقبلي الباجي قايد السبسي قائد أهم حركة معارضة في ذلك الوقت وهي نداء تونس.

⁶⁴ على إثر الانتخابات التشريعية في أكتوبر/تشرين الأول 2014، حصل حزب نداء تونس على 86 مقعداً بينما كان نصيب حزب النهضة الإسلامي 68 مقعداً. وفاز الباجي قايد السبسي على الرئيس المنتهية ولايته في الانتخابات الرئاسية. انظر:

Briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group N°44, *Elections en Tunisie : vieilles blessures, nouvelles craintes*, 19 décembre 2014.

⁶⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نواب، تونس، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2016.

⁶⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف كبير، تونس، شباط/فبراير 2016.

⁶⁷ مثلما عبر عن ذلك دبلوماسي بقوله "كان من المفروض وجود قرابة المئة شخص في مكتب الباجي قايد السبسي لكي يطبق الرئيس استراتيجيته السياسية لكن عدد المستشارين لم يتجاوز العشرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي، تونس، آذار/مارس 2016. كان مكتب الرئيس يتكون من ثمانية أعضاء في أيار/مايو 2016.

⁶⁸ منذ فوز السبسي في الانتخابات الرئاسية أواخر سنة 2014، ازدادت الخلافات حدة في صلب نداء تونس. وأسفرت عن سلسلة من الاستقالات في مجلس النواب حيث تكونت كتلة برلمانية جديدة تضم 29 نائباً دعيت كتلة "الحرّة". ومنذ بداية 2016 لم يعد عدد نواب نداء تونس يتجاوز الـ 57 نائباً (بعدها كان 86 إثر الانتخابات التشريعية) مقابل 69 نائباً للنهضة. لم ينجح تراكم الأصوات "النافعة" لأولئك الذين خاب أملهم في الترويكاف في تحويل نداء تونس، وهو مبادرة سياسية حول ترشيح الباجي قايد السبسي لرئاسة الجمهورية، إلى حزب سياسي ذا وزن جماعي.

⁶⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين سياسيين ومناضلين ومتعاطفين مع النهضة أو نداء تونس أو الجبهة الشعبية، تونس، كانون الثاني/يناير/كانون الثاني- أيار/مايو 2016. انظر: « Lotfi Zitoun : il faut réformer la Constitution ! » et « Nejib Chebbi : faut-il amender la Constitution ? » مرجعين مذكورين.

⁷⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص في علم الاجتماع، تونس، آذار/مارس 2016.

⁷¹ انظر « Lotfi Zitoun : il faut réformer la Constitution ! » مرجع سابق.

⁷² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني سابق، تونس، أيار/مايو، 2016.

⁷³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين سياسيين، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2016.

⁷⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص في القانون، تونس، أيار/مايو 2016.

تقديم ضمانات ديمقراطية كافية.⁷⁵ إلا أن المطالبة بضبط الأمن من طرف شرائح عريضة من السكان، ممن لهم حنين للنظام الرئاسي السابق، قد يميل بالإصلاح الدستوري نحو تركيز السلط بين يدي قائد يتمتع بالكاريزما. وفي المقابل سيكون من الصعب على هذا الأخير الحصول على تأييد المجتمع المدني والتعويل على إدارة عمومية تعاني انقساماً منذ انتفاضة 2010-2011، وهو ما قد يفرز ضعفاً مناقضاً للهدف المنشود.

لذا يستحسن أن تقاسم كل من رئاسة الجمهورية والحكومة الأدوار وأن تحددوا بطريقة توافقية مهمة كل منهما في الميدان الأمني دون اللجوء إلى تعديل الدستور. فبإمكان الأولى مثلاً، أن تلعب دوراً فاعلاً في تحديد الإطار الاستراتيجي (وهو ما قامت به عند صياغة وثيقة 2015) والترويج له على المستوى الوطني اعتماداً على التواصل المناسب وحتى العمل على صياغة إطار للتقييم التشاركي مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

ب. تعزيز التنسيق بين الوزارات

لا شك أن للتعطيلات الإدارية داخل الوزارات وفيما بينها تداعيات سلبية على المجالين الاقتصادي والأمني.⁷⁶ ولذلك أصبح تجاوزها أمراً ملحاً حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية مكافحة العنف الجهادي ومعالج الأسباب العميقة التي تغذي هذه الظاهرة.

فالتوجيهات الوزارية تصطدم بصعوبات تحول دون نفاذها إلى مختلف المصالح والإدارات. إذ تمتنع بعض الكوادر عن تمرير تعليمات وزير معرض "للعزل في غضون السنة"،⁷⁷ ويمارس البعض الآخر نوعاً من التناقص المتعمد في العمل، أو "المقاومة السلبية" احتجاجاً على الإجراءات القضائية المتخذة ضدهم خلال سنتي 2011 و2012 والمتعلقة بالاختلاسات في ظل النظام السابق.⁷⁸ وكما لاحظت ذلك مجموعة الأزمات الدولية في تموز/يوليو 2015 بخصوص وزارة الداخلية، فإن التسلسل القيادي الإداري يبدو متقطعاً.⁷⁹ فالوزراء، كما يفسر ذلك موظف كبير، يجدون أنفسهم في عزلة بحكم ضعف الأحزاب السياسية، باستثناء النهضة:⁸⁰

الموظفون في الإدارة يكونون لهم العداء، وتراهم في مرمى النيران المتقاطعة بين مجموعات المصالح المرتبطة بالنقابات أو برجال أعمال أو بوزراء سابقين حافظوا على زبائنهم.⁸¹

ويؤكد ذلك مدير عام سابق في الأمن الوطني بقوله:

يخيل لك وكأن لا أحد يوجد في المكان المناسب. فتأثير الكوادر العليا، التي يفترض أن تهتم بالتخطيط والتنسيق، محدود. ونظراً للتنافر السائد في صلب الطبقة السياسية والإدارة العمومية فإن الوزراء يرجحون الولاء على الكفاءة في التعيينات التي يقومون بها.⁸²

في هذا السياق، يتطلب إرساء استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب تفعيلاً حقيقياً لآليات التنسيق بين الوزارات في رئاسة الحكومة وبالأخص اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وخلية التنسيق الأمني والمتابعة.

⁷⁵ هذه الاستقلالية المنصوص عليها في الدستور الحالي لم تترجم بعد في المستوى القانوني بواسطة قانون أساسي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في جمعية غير حكومية مختصة في تدعيم القدرات البرلمانية، مختص في القانون ومحلل سياسي، تونس، أيار/مايو 2016.

⁷⁶ انظر: Alexander Djerassi, Marwan Muasher, Marc Pierini, « Entre dangers et promesses: un nouveau partenariat-cadre avec la Tunisie », Carnegie Endowment for International Peace, 13 mai 2016.

⁷⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف كبير، تونس، كانون الثاني/يناير 2016. في مدة تزيد عن الأربع سنوات، تعاقبت خمس حكومات قامت كل منها بتجديد عدد كبير من المسؤولين الإداريين الجهويين (ولاية وروساء أقاليم ونواحي) والمحليين (أعضاء النيابة الخصوصية أي مجالس البلديات المؤقتة) وكذلك المديرين العامين، استناداً في الغالب إلى معايير سياسية. يمارس المديرين العامين الوظيفة السياسية الإدارية الأكثر أهمية في الإدارة المركزية بعد مكتب الوزير (تم إلغاء كتابات الدولة في كانون الثاني/يناير 2016). انظر: Briefing de Crisis Group, *L'exception tunisienne*, op. cit.

⁷⁸ يبلغ عدد المعنيين بالتباعدات العدلية ما بين 7,000 و9,000 موظف عمومي وتم سجن 600 طبقاً للفصل 96 من القانون الجزائي التونسي. انظر: Rapport Moyen-Orient/ Afrique du Nord de Crisis Group N°168, *Tunisie: justice transitionnelle et lutte contre la corruption*, 3 mai 2016.

⁷⁹ انظر تقرير مجموعة الأزمات: *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*, مرجع سابق.

⁸⁰ وزير التشغيل والتكوين المهني هو الوحيد المنتمي إلى النهضة ضمن الحكومة الائتلافية الحالية.

⁸¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع كادر كبير في الإدارة المركزية، تونس، نيسان/أبريل 2016.

⁸² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير سابق في الأمن الوطني، تونس، أيار/مايو 2016.

فالتعاون الوثيق والفاعل بين هاتين الهيكليتين كفيلاً يتجاوز المقاومات الإدارية والزيائية التي تضعف السلسلة القيادية داخل كل وزارة وبخلق دينامية شبيهة بتلك التي أوحى بها خلية الأزمة في عهد المهدي جمعة.⁸³

فهذه الأخيرة اجتمعت قرابة المئة مرة في غضون سنة واحدة. ورغم نقائصها وقراراتها العشوائية⁸⁴ فقد تمكنت من فتح العديد من الملفات الحساسة مثل ملف ميناء رادس.⁸⁵ كما سمحت بتطوير الحوكمة الأمنية بشكل ملموس وذلك عبر إقامة تعاون أفضل بين مختلف الوحدات العملية المواجهة للمجموعات المسلحة في المناطق الحدودية.⁸⁶

ج. إحداه منصب مفوض سام مكلف بمكافحة الإرهاب

لم تتمكن الهياكل المتعددة والمتخصصة المحدثه لمواجهة الخطر الإرهابي في سنتي 2013 و2014 من تحسين التنسيق الإداري المؤسساتي اللازم لبلورة استراتيجية مكافحة العنف الجهادي.⁸⁷ بل على العكس من ذلك وعلى حد تعبير خبير قانوني فإن "تضخم اللجان المختلفة، التي لا تفيد كثيراً، تربك مسار أخذ القرار. فلا شيء واضح في هذا الخليط".⁸⁸ وبالتالي فإن إحداه منصب مفوض سام مكلف بمقاومة الإرهاب، برتبة وزير لدى رئاسة الحكومة قد يساهم في تحسين التنسيق الإداري والمؤسساتي وبشكل أوسع في دعم دينامية الحوكمة العمومية.

فالتنسيق بين هذه اللجان العديدة غير كاف في الغالب، بل غير موجود أصلاً، وبعض تلك اللجان هي مجرد "أصداف جوفاء".⁸⁹ فلا جدوى إذاً من وراء إحداه لجنة جديدة تنسق بين اللجان القائمة كما بين ذلك أحد المحامين: "سيزيد ذلك في الفوضى الإدارية السائدة". في حين أن وجود مفوض سام مكلف بمكافحة الإرهاب، مستقل سياسياً، خبير في القانون، قادر على فهم "المتاهات الإدارية" وصاحب خبرة في مجال الحوكمة الأمنية كفيلاً بخلق دينامية جديدة.⁹⁰

فبإمكان هذا المفوض، المتمتع برتبة وزير لدى رئاسة الحكومة ويسند من رأسي السلطة التنفيذية، أن يلعب دور الرابط بين مختلف الإدارات. كما سيكون أقدر من أي هيكل غير مشخص، على تشجيع المسؤولين في الوزارات الأمنية وغير الأمنية وإدارات مكافحة الإرهاب واللجان المختصة وحملهم على العمل بصفة جماعية.

يسعى هذا المفوض السامي إلى دعم المجهود التحليلي الذي يقوم به رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والمكلف بإتمام وضع استراتيجية بين الوزارات. وعموماً تتمثل مهمة المفوض في تعزيز التعاون بين رئاسة

⁸³ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين كبار وكتاب دولة سابقين في الشؤون الأمنية، تونس، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2016.

⁸⁴ انظر: Briefing de Crisis Group, *L'exception tunisienne*, مرجع سابق.

⁸⁵ يشهد ميناء رادس اكتظاظاً منتظماً بسبب الفساد والنزاعات المتكررة بين الإدارة المركزية والجهوية والنقابات والجمارك وشركات النقل البحري ذات المصالح المتضاربة. لذلك تبقى ناقلات البضائع من البواخر راسية لمدة أيام في المرفأ وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار الحاويات. تمكنت خلية الأزمة في عهد جمعة من تسريع مردود الميناء عبر تنظيم "فرقة عمل" نجحت في حل النزاعات والحد من الفساد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع كاتب دولة سابق في الشؤون الأمنية ورئيس مؤسسة في مجال الموانئ، تونس، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2016. انظر كذلك مقال أفريكان مندرج Performance du port de Radès : le ministère des Transports lance une batterie de mesures », African Manager (africanmanager.com), 10 août 2014.

⁸⁶ انظر تقرير مجموعة الأزمات *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie* مرجع سابق.

⁸⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مختصين في القانون وموظفين كبار، تونس، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2016.

⁸⁸ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مختص في القانون، تونس، أيار/مايو 2016.

⁸⁹ وهي خلية التنسيق الأمني والمتابعة واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب التابعة لرئاسة الحكومة؛ ولجنة تنظيم وإدارة القوات المسلحة ولجنة الأمن والدفاع في مجلس نواب الشعب؛ ولجنة الأمن القومي التابعة لرئاسة الجمهورية واللجنة الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب التابعة لوزارة الخارجية، واللجنة العليا للأمن العمومي التابعة لوزارة الداخلية، والمركز الموحد التابع لوكالة الاستخبارات والأمن؛ والدفاع ووكالة الاستخبارات والأمن والدفاع ذاتها المرتبطة بوزارة الدفاع؛ والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة المرتبط بوزارة العدل؛ والقطب الأمني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وليس له أساس قانوني. أحدث هذان القطبان بمقتضى مرسوم لم ينشر في أواخر 2014. كان من المفترض أن يجمعا في مقر مشترك قضاة التحقيق ومسؤولين أمنيين مختصين في الجرائم الإرهابية بهدف تسريع الإجراءات الجنائية. وإن اشتغل القطب القضائي فإن نشاطه يعوزه التنسيق مع القطب الأمني الذي تبقى مهمته ضبابية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محامية ومسؤول في رئاسة الحكومة وخبير في منظمة غير حكومية مختصة في إصلاح أجهزة الأمن، ومختص في القانون، تونس، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2016.

⁹⁰ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محام، تونس، أيار/مايو 2016.

الجمهورية ورئاسة الحكومة وتحسين التنسيق بين مختلف الوزارات والوحدات الإدارية على المستويين الاستراتيجي والعملياتي.

V. خاتمة

أصبح تحديد إطار استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة العنف الجهادي أمراً ملحاً. تركز هذه الاستراتيجية على تحديد هوية المجموعات الجهادية وتتضمن جانباً وقائياً في غاية الأهمية. من العاجل أيضاً تنظيم مشاورات عمومية مع القوى السياسية والجمعياتية بهدف تقييم وتطوير المقومات العملية للاستراتيجية. يتوجب أيضاً دفع دينامية الحوكمة العمومية حتى يتسنى تجاوز العراقيل المؤسساتية التي تحول دون تنفيذها. وهو ما يمكن البلاد من معالجة أسباب العنف الجهادي بفضل الإجراءات الوقائية المنسقة بين الوزارات ومضاعفة فاعلية المؤسسة الأمنية وذلك عبر مساعدتها على استباق المجموعات الجهادية وتلافي الخيار الأمني المطلق وما يمكن أن ينتج عنه من انجذاب المزيد من المواطنين نحو التطرف وفي نفس الوقت قطع الطريق أمام المنادين باللجوء إلى "الرجل القوي".

تونس/ بروكسل، حزيران/يونيو 2016

الملحق أ. خريطة تونس

